الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه الأزمات الاقليمية: الأزمة القطرية إنموذجاً

*أ.م.د. سليم كاطع علي
باحث من العراق

*جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
selimali74@yahoo.com

ملخص :

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل طبيعة الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه الازمة القطرية، وأهم اهداف السياسة الخارجية العراقية في تعاملها مع هذه الازمة، إذ كانت الدبلوماسية العراقية واضحة المعالم والأهداف، وأكثر واقعية في التعامل مع الازمات، انطلاقا من ضرورة الموازنة بين المصالح الوطنية للعراق وممكنات العمل الدبلوماسي في هذه المرحلة، ومصالح الدول الإقليمية، ولا سيما أطراف الازمة القطرية، وقد انطلقت الدبلوماسية العراقية في تعاملها مع الازمة القطرية، عبر إدراك صابع القرار الخارجي العراقي لطبيعة التحديات الإقليمية والدولية، فضلا عن تعدد مصادر التهديد للأمن الوطني العراقي، وهو ما تطلب تبني سياسة خارجية هادئة وواقعية من خلال الانفتاح الدبلوماسي على جميع الأطراف، وادامة علاقات حسن الجوار والمصالح المشتركة بين مختلف الدول.

كلمات مفتاحية : الدبلوماسية العراقية، الازمة القطرية، المصلحة الوطنية، السياسة الخارجية.

Iraqi diplomatic performance towards regional crises: the Qatari crisis as a model

Assist. Prof. Dr. Saleem Qata'a Ali
Center for Strategic and International Studies
University of Baghdad

ABSTRACT

The study aims to study and analyze the nature of the Iraqi diplomatic performance towards the Qatari crisis, and the most important objectives of the Iraqi foreign policy in dealing with this crisis, as the Iraqi

diplomacy was clear features and objectives, and more realistic in dealing with crises, based on the necessity of balancing the national interests of Iraq and the possibilities of diplomatic work At this stage, the interests of regional countries, especially the parties to the Qatari crisis. The Iraqi diplomacy began in dealing with the Qatari crisis, through the realization of the Iraqi foreign decision-maker of the nature of regional and international challenges, as well as the multiplicity of sources of threat to Iraqi national security, which required the adoption of a calm and realistic foreign policy through diplomatic openness to all parties, and the maintenance of good neighborly relations and common interests between different countries.

KEY WORDS: The transition, consociational systems, obstacles of participation, Christians and transitional periods.

المقدمة

تُعد الدبلوماسية من أهم ادوات السياسة الخارجية للدول في إطار التفاعلات الاقليمية والدولية، بفعل تداخل المصالح والقضايا المشتركة بين الوحدات الدولية من جهة، ونتيجة للتطور الكبير الذي شهدته العلاقات الدولية على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية من ناحية أخرى، إذ ان التغيرات والتطورات المهمة التي شهدها حقل العلاقات الدولة سواء في طبيعتها او اهدافها أو وسائلها، وجعلها مختلفة في المعايير والمفاهيم والقيم التي سادت ردحاً من الزمن، تركت آثارها الواضحة على السياسة الخارجية للدول، ولا سيما الأداة الدبلوماسية كوسيلة مهمة لتنفيذ السياسة الخارجية.

أنَّ التطور الذي شهدته العلاقات الدولية، أوضح ان صناعة القرارات الخارجية هي عملية نتاج للتداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية، الى حد أضحى من الصعب إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية وما يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة، الامر الذي أظهر الدبلوماسية بمفهومها ومعناها كـ فن إدارة المفاوضات اولاً واداة للسياسة الخارجية ثانياً، وبصورة جعل منها وسيلة للتواصل والتفاعل محلياً واقليمياً ودولياً، مما كان له الأثر الأول في تسوية المشكلات والخلافات بين الدول، واقامة التوازن بين المصالح المتعارضة وبين الأهداف المتباينة على مستوى التفاعلات الاقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، فان الدبلوماسية بكونها معياراً حقيقياً لقياس مدى نجاح، او فشل السياسة الخارجية لأي دولة، جعلت من السياسة الخارجية العراقية أمام تحدي كبير يتمثل بإمكانية الدولة العراقية في توظيف الوسيلة الدبلوماسية بهدف تحقيق الأهداف والمصالح التي لها الاولوية في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي العراقي، وبما يحقق التوازن في العلاقات مع الدول في التفاعلات الاقليمية والدولية على حد سواء، فضلاً عن إشاعة روح التعاون والتوافق، إنطلاقاً من القواسم المشتركة، والابتعاد عن التنافر والتوتر في إطار العلاقات الدولية، للحصول على مكاسب استراتيجية أو تحقيق حلول مقبولة للقضايا المختلف عليها.

اهمية الدراسة: تنطلق اهمية الدراسة من ان الاداء الدبلوماسي الخارجي لأي دولة إنما ينطلق من إعتبارات المصالح القومية ذات الصلة بالأمن القومي للدولة، إذ تمثل الدبلوماسية أهم ادوات السياسة الخارجية للدولة في إطار تحقيق الاهداف والمصالح القومية. كما تكتسب الدراسة أهميتها من ان الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية العراقية تستدعي البحث عن منطلقات وثوابت جديدة بهدف ترميم تراكمات الماضي، والبروز كدولة فاعلة في المحيط الاقليمي، وبما ضمن المصالح الوطنية للعراق.

إشكالية الدراسة: تتحدد مشكلة الدراسة من ان الإرباك والغموض الذي تتسم به البيئة الاقليمية والدولية، يتطلب ان يكون الاداء الدبلوماسي العراقي تجاه الازمات الاقليمية، ومنها الازمة القطرية واقعياً ومتوازناً، لتحقيق اهداف السياسة الخارجية، وبما يتلاءم وطبيعة التغيرات والتطورات الاقليمية والدولية.

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية مفادها: ان الاداء الدبلوماسي العراقي في تعامله مع تطورات الازمة القطرية إتسم بالتوازن والانفتاح على أطراف الازمة، والابتعاد عن سياسة المحاور، وقد تكرس ذلك التوجه مع تزايد التطورات والاحداث في إطار التفاعلات الاقليمية والدولية المرتبطة بالأزمة.

هيكلية الدراسة: في ضوء فرضية الدراسة، تم توزيع محاور البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة هي:

المبحث الاول: مفهوم الدبلوماسية والسياسة الخارجية

المبحث الثاني: مرتكزات الدبلوماسية العراقية بعد عام 2003

المبحث الثالث: الاداء الدبلوماسي العراقي تجاه الازمة القطرية

المبحث الاول

مفهوم الدبلوماسية والسياسة الخارجية

تؤدي الدبلوماسية دوراً مهماً في نطاق العلاقات الدولية، إذ من خلالها يمكن إقامة العلاقات السياسية الدولية، ومعالجة كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول سواء السياسية او الاقتصادية او العسكرية او الثقافية وغيرها، والعمل على التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، وإذا كانت الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية، فان كلاهما مفهومان معقدان، وكنتيجة لذلك، يصعب الاتفاق حول معناهما، فثمة اختلاف بين مفهومي الدبلوماسية والسياسة الخارجية، يمكن تناوله وكما يلي:

أولاً: مفهوم الدبلوماسية

ان اصل كلمة الدبلوماسية يعود الى كلمة (Diploma)، ومعناها يطوي أو مزدوج في اليونان القديمة، وهي تشير الى الشهادة التي تمنح بعد إكمال منهج دراسي محدد، وكانت الشهادة تتألف من طبقتين او مطبقة من قطعتين، وكان الرومان في الأول يسمون وثيقة السفر المعدنية المختومة والمطوية بالدبلوما. وقد اخذت هذه الكلمة تتسع بمرور الزمن في معناها حتى شملت وثائق السفر الرسمية مثل الجوازات وتصريحات المرور عبر طرق الامبراطورية، فضلاً عن دراسة الوثائق الرسمية الاخرى مثل الاتفاقيات والمعاهدات[1]، وفي عام 1700 إستخدمها الفرنسيون ليصفوا بعثاتهم الدبلوماسية، ثم إنتقلت الكلمة في عام 1796 الى اللغة الانكليزية بواسطة إدموند بيرك، مشتقة من الكلمة الفرنسية [2]Diplomatie.

علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، والمنبثقة عن معاملاتها المتبادلة

وقد تطورت الدبلوماسية تطوراً كبيراً على مر العصور، كما تم تقنين العديد من الاعراف الدبلوماسية المستقرة في نظام قانوني دولي ينظم عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية والبعثات الخاصة، ويحدد وظائفها والحصانات والامتيازات الممنوحة للدبلوماسيين، كما هو الحال في الإطار القانوني في إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، وإتفاقية فينا للعلاقات القنصلية لعام 1963.

وقد ذهب فقهاء القانون الدولي العام الى تعريف الدبلوماسية بعدة تعريفات، إذ عرفها (براديه فوديرة) بانها: « فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومات والقوى الاجنبية، والعمل على أن تحترم ولا تنتهك حقوق المواطن ومصالحه وكرامته، وأن لا تُمس في الخارج، فضلاً عن إدارة الشؤون الدولية ومتابعة المفاوضات السياسية وفقاً للتعليمات الصادرة من الحكومة بشأنها «[3].

وعرفها (شارل كالفو) بانها: « علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، والمنبثقة عن معاملاتها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي واحكام الاتفاقيات»[4]، كما عرفتها موسوعة العلوم الاجتماعية بانها: « الاسلوب الشائع اليوم للإتصال بين

(1) د. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، بغداد، مطبعة أسعد، 1960، ص7.

(2) د. رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا: العرقات الصينية ـ السودانية نموذجاً (2000 ـ 2010)، الطبعة الاولى، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص 12.

(3) علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم (الدبلوماسية والاستراتيجية)، الطبعة الاولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص 164.

(4) د. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1992، ص 26.

الحكومات»[5]. كما عُرفت الدبلوماسية بانها: « استعمال الذكاء والكياسة في ادارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول، والاشخاص الدوليين»[6].

وإذ كانت العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية تشكل قوة الدولة، فان العامل الدبلوماسي يمكن عدَه البوتقة التي تصهر هذه العوامل جميعها، لتستخدمها قوة متماسكة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول، وتحديد موقعها على سُلم القوى الدولية. وبهذا المعنى يذهب (محمد طه بدوي) الى: «ان الدبلوماسية هي عقل الدولة، الذي يصهر قواها الخام في طاقة فعالة في المجال الدولي، ثم يقدر قوة هذه الطاقة، ليحسن استخدامها في المجال الدولي على مقتضى المصلحة القومية»[7]. فالمقدرة الدبلوماسية الفعالة لا تتوافر إلا في الدول المستقرة سياسياً، إذ ان الاستقرار سوف ينعكس إيجاباً على حُسن تنظيم الاجهزة الدبلوماسية.

فالدبلوماسية أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول

ومما تقدم، فالدبلوماسية أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول، وهي تمثل مجموعة من القواعد والاعراف والمبادئ التي ترسخت بمرور الزمن، بهدف تنظيم العلاقات القائمة بين أطراف المحيط الدولي وإدارتها، وهي ثمرة مسيرة تاريخية طويلة في العلاقات الدولية بجميع ما تشهده من أشكال التعاون والصراع بين الامم والشعوب[8]. ومما زاد من اهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية هو تنوع انماطها وتعدد أشكالها، فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل في شخصية السفير او في نشاط البعثة الدبلوماسية، وإنما توسعت وأخذا أشكالاً وانماطاً مختلفة، مثل دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية الشعبية[9]، والتي اصبح لها تأثير كبير على نفوس وعواطف الشعوب، إذ ان كسب قلوب الشعوب غاية ملحة لسياسات الدول المتطلعة، او التي تؤدي دوراً عالمياً في إطار القانون الدولي سواء عبر الامم المتحدة أم عبر وسائلها السياسية للوصول الى الاهداف العليا.

ثانياً: مفهوم السياسة الخارجية

تعددت تعريفات السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وان ذلك التعدد والتفاوت إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل الى مجموعة الابعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها، فضلاً عن إنعكاسات بزوغ قوى جديدة في السياسة الدولية، وإختلاف واقع السياسة الخارجية من دولة الى اخرى[10].

تعد السياسة الخارجية من اهم المجالات في العلاقات الدولية والتي من خلالها تتبلور العلاقات الدولية بين الدول، كونها تفسر التوجهات المختلفة للدول

(5) د. رافع علي المدني، مصدر سبق ذكره، ص ص 12 ـــ 13.

(6) سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الامريكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الامريكية إنموذجاً، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 104.

(7) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة وإحتمالاته المستقبلية، الطبعة الاولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص ص45 ـ 46.

(8) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، الطبعة الاولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011، ص 187.

(9) سيف الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص ص 104 ـ 105.

(10) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2009، ص 21 ـ 26.

في تعاملاتها الدولية بينها، فضلاً عن ذلك فان السياسة الخارجية هي مجموع التفاعلات والنشاطات للدولة والناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقاً لبرنامج محكم في التخطيط ومحدد الاهداف والمسارات، والتي تهدف من خلالها الى التأثير في سلوكيات الدول الاخرى او المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية[11].

(11) عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 2016، ص5.

وإزاء ذلك، فقد ذهب (جيمس دورتي) الى ان مفهوم السياسة الخارجية يشير الى: « تنفيذ الإختيارات، وتشكيل التفضيلات وتقويمها في دولة واحدة تجاه البيئة الخارجية على اساس مصالحها الوطنية، لذلك فان السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لا يمكن أن تتنصل او تتجنب الظروف السياسية الداخلية للدولة المعنية »[12]. وعرف (مودلسكي) السياسة الخارجية بأنها: « نظام الانشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الاخرى، ولأقلمة انشطتها طبقاً للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات». أما(فيرنس وريتشارد سنايدر) فقد عرفا السياسة الخارجية بانها: « منهج للعمل او مجموعة من القواعد او كلاهما، تم إختياره للتعامل مع مشكلة او واقعة معينة تحدث فعلاً أو حدثت حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل»[13].

(12) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1958، ص 93.

(13) د. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 21.

وركز (غلين بالمر وكليفتون مورغان) على ان السياسة الخارجية لأي دولة تسعى الى تحقيق هدفين هما: تغيير الوضع القائم، او الحفاظ على وضع ما من التغيير. وذهبا الى ان الركيزة الرئيسة لنجاح السياسة الخارجية هو توفير الأمن، لكنه ليس الهدف الجوهري الوحيد، ويتفاعل مع قدرات الدولة المادية او المعنوية، إذ يفترض الهدفين ان الدولة لكي تكون قادرة على تحقيقها يجب ان توفر التعاون مع الفواعل الاخرى، والواقعية في الرؤية لتوزيع القوة حول العالم، وبما ان المبدأ الرئيس للواقعية الجديدة هو الأمن، ونظراً لطبيعة التحديات والمخاطر الحالية التي تأخذ اشكالاً جديدة غير مألوفة، فقد نشهد تغييراً في مناهج السياسة الخارجية، يدفع الدول الى إتباع سياسة اما دفاعية تسعى الى المحافظة أو هجومية تهدف الى التغيير[14].

ان السياسة الخارجية لأي دولة تسعى الى تحقيق هدفين هما: تغيير الوضع القائم، او الحفاظ على وضع ما من التغيير

(14) غلين بالمر وكليفتون مورغان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: عبد السلام علي نوير، الرياض، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2011، ص 20.

أما من الكتاب العرب، فقد ذهب الدكتور (محمد السيد سليم) الى ربط السياسة الخارجية بمجموعة من الابعاد، فهي لديه: « برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، وطبقاً لهذا التعريف، فان السياسة الخارجية تنصرف الى مجموعة اساسية من الابعاد هي الواحدية والرسمية والعلنية

والإختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية»[15].

ومن خلال ما تقدم، فالسياسة الخارجية تمثل ميزة سياسية محتكرة للدولة فقط، وانها تتضمن طائفة من المواقف او الافعال التي تحددها او ترسمها حكومة ما، ومن هذا المنطلق يمكن وصف السياسة الخارجية بانها السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل سلوك غيره من اللاعبين الدوليين، خارج الحدود الاقليمية لدولته، وذلك بقصد إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو تطويرها او الدفاع عنها[16].

فالسلوك السياسي لأية وحدة دولية تحكمه ثلاثة ابعاد اساسية هي: البعد الهدفي والبعد الخارجي والبعد التأثيري، وهو ما يميز الحدث في السياسة الخارجية عن الحدث في السياسة الداخلية، على الرغم من صعوبة الفصل بين السياستين من الناحية العملية، وذلك لوجود إرتباط وثيق بينهما فرضته التطورات التي حدثت في المجتمع الدولي، فضلاً عن ان كلا السياستين الداخلية والخارجية هو نتاج لعملية صنع القرار في الوحدة الدولية. والذي يملك القرار الداخلي سواء اكان فرداً أم جماعة يملك ايضاً صنع القرار الخارجي، ولكن هذا الارتباط او عدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية يجب ان ينظر اليه في الدائرة العملية، اما من الناحية النظرية فان السياسة الخارجية كظاهرة لها بُعد مفاهيمي يميزها من الناحية التحليلية عن باقي الظواهر[17].

فالسلوك السياسي لأية وحدة دولية تحكمه ثلاثة ابعاد اساسية هي: البعد الهدفي والبعد الخارجي والبعد التأثيري

وعليه، فان تعريفات السياسة الخارجية توزعت ما بين من يدركها بدلالة الخطة، او بمعنى يقترب منها، وما بين من يفهمها سلوكياً، أي بمعنى التصرفات والسلوكيات التي تمثل صانع القرار في المحيط الخارجي. ومن ثم يمكن القول ان السياسة الخارجية تمثل الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية، والتي تطبق عملياً من خلال السلوك الخارجي لتحقيق اهدافها في البيئة الخارجية.

وقد يتبادر الى البعض ومن خلال التفاعلات بين الدول ان كلاً من الدبلوماسية والسياسة الخارجية ينطويان على مفهوم واحد ويرميان الى هدف واحد، لأن الدبلوماسية غالباً ما تختلط مع مفهوم السياسة الخارجية. إلا ان الواقع يؤشر ان كلا المفهومين يختلفان عن بعضهما، فالسياسة الخارجية تمثل جوهراً أساسياً للدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى على كافة المستويات الاقتصادية او السياسية او التجارية او المالية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب للعمليات، إذ تقوم بتنفيذ سياستها الخارجية.

ومما تقدم، نستنتج ان الدبلوماسية هي الاداة الرئيسة في السياسات الخارجية

(15) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1998، ص 7.

(16) د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991، ص 14.

(17) د. مثنى علي المهداوي، السياسة الخارجية: دراسة نظرية عامة، الطبعة الاولى، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2020، ص 15.

للدول، والتي تبحث في علاقاتها ومصالحها مع الوحدات الدولية الاخرى، ومن خلالها يمكن للوحدة الدولية ان تعزز من مركزها ونفوذها في مواجهة الدول الاخرى. ولضمان نجاح الدبلوماسية ينبغي ان تدعمها جميع الادوات السياسية أو الدعائية أو النفسية او الاقتصادية أو العسكرية، وبما يحقق أهدافها في إقامة العلاقات السياسية الدولية وتدعيمها، ومعالجة كافة المشكلات والازمات التي يمكن ان تندلع بينها وبين غيرها من الدول الاخرى.

الدبلوماسية هي الاداة الرئيسة في السياسات الخارجية للدول

المبحث الثاني

مرتكزات الدبلوماسية العراقية بعد عام 2003

تشكل السياسة الخارجية برنامج عمل الدولة في المجال الدولي، الذي يتضمن تحقيق الاهداف الخارجية التي تسعى الدولة الى تحقيقها، والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الاهـداف، وهنا يمكن القول بان عملية رسم السياسة الخارجية للدولة تنطوي ضرورة تحديد الاهداف الخارجية، الى جانب إختيار الوسائل او الادوات التي تكفل تحقيق هذه الاهداف بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

عملية رسم السياسة الخارجية للدولة تنطوي ضرورة تحديد الاهداف الخارجية

ان السياسة الخارجية لأي دولة لا يمكن ان تُرسم من فراغ، وإنما تتأثر بمجموعة من الاعتبارات المتعددة والمتنوعة، والتي تسهم مجتمعة في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، سواء عند مرحلة إعدادها والتخطيط لها أو عند مرحلة تنفيذها، ويمكن تحديد نوعين من العوامل التي تشكل اهم محددات السياسة الخارجية للدولة، وكما يلي[18]:

1. المحددات الخارجية: وهي المحددات التي تأتي من خارج حدود الدولة، وتتمثل بصورة توزيع القوة في النظام الدولي والاقليمي، انماط السلوك الدولي السائدة في المجال الدولي، التيارات والاتجاهات السائدة في مجال العلاقات الدولية، الافعال وردود الافعال المتبادلة بين اعضاء النظام الدولي، الضوابط ازاء القيود التي تحكم السلوك الخارجي للدول كالقانون الدولي والاعراف الدولية والمبادئ والاخلاقيات الدولية والرأي العام العالمي.
2. المحددات الداخلية: وهي التي تنبع من داخل الدولة ذاتها، وتتعلق بظروفها واوضاعها الداخلية، وتشمل على محددات: جغرافية مثل الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ، ومحددات اقتصادية مثل الندرة او الوفرة في الموارد الاقتصادية، او كفاءة الاداء الاقتصادي، ومحددات ثقافية كالقيم

(18) محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 331.

والآيديولوجيات وخصائص الشخصية القومية، ومحددات سياسية كطبيعة النظام السياسي القائم، وشخصية القيادة السياسية، ومدى كفاءة الاجهزة الدبلوماسية، فضلاً عن عوامل القوة المتاحة للدولة سواء كانت عوامل طبيعية او اجتماعية.

وعليه، فان السياسة الخارجية للدولة بجميع قنواتها لا تختلف عن غيرها من السياسات، وذلك لأنها تهدف الى تحقيق اهداف محددة، تتأثر بطبيعتها بكمية القدرات الموضوعية والذاتية المتاحة للدولة في وقت معين ونوعيتها، إذ ان تنفيذها يتأثر بمدى الاستعداد الذاتي لإستثمار موارد الدولة ناهيك عن مدى تقبلها للتضحية والمخاطرة، فضلاً عن طبيعة إدراكها لأنماط التفاعلات الاقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، فقد إنطلقت الدبلوماسية العراقية في توجهاتها الخارجية من جملة من الثوابت الدستورية والقانونية، والتي بدورها تضع ضوابط وآليات التعامل العراقي الخارجي سواء مع الاطراف الاقليمية أو الدولية. ومما دفع بهذا الاتجاه هو تغير موازين القوى في النظام العالمي، وتعاظم آثار العولمة التي قلصت المسافات وأزالت الحواجز الآيديولوجية والجغرافية والسياسية، إذ لم يعد بإستطاعة أية دولة ان تعيش بمعزل عن قضايا العالم، فما يحدث خارج حدود الدول ينعكس سلباً او إيجاباً على ما يقع بداخلها، ومن ثم أصبحت البيئة السياسية الدولية اكثر تعقيداً وتداخلاً، وكان طبيعياً ان تتطور السياسة الخارجية العراقية لتنسجم مع هذه المتغيرات الدولية[19].

إنطلقت الدبلوماسية العراقية في توجهاتها الخارجية من جملة من الثوابت الدستورية والقانونية

وقد شكل دستور الدولة العراقية لعام 2005 الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية العراقية، والتي تجسد توجهات السياسة الخارجية العراقية التي يصوغها رئيس الوزراء ويحدد أبعادها كونه المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة[20]. وقد استندت الدبلوماسية العراقية ما بعد العام 2003 الى جملة من المبادئ والمنطلقات التي تعكس حرص العراق كدولة محبة للسلام والتعايش، وتقوية اسس التسامح والتفاهم والتفاوض بين الدول والشعوب، وإضفاء مزيد من الديمقراطية والتوازن على العلاقات الدولية، وتعميم الأمن والاستقرار، وتتلخص هذه المنطلقات بما يلي[21]:

1. استقلالية القرار السياسي الخارجي العراقي وعلوية المصالح القومية للعراق.
2. الابتعاد عن التحالفات الاقليمية المضادة في الدائرة الاقليمية، والبحث

(19) جلال كاظم القيسي، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية في عالم متحول، في كتاب: مجموعة باحثين، علاقات العراق الدولية وإنعكاساتها على الأداء السياسي، الطبعة الاولى، بغداد، بيت الحكمة، 2012، ص 483.

(20) ينظر: دستور جمهوري العراق لعام 2005، المادة (75).

(21) علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2018، ص 238.

عن دور اقليمي ريادي دون الاضرار بمصالح الدول الاقليمية الاخرى، فضلاً عن نبذ سياسة المحاور والاستقطاب كأساس جوهري في علاقاتها الخارجية، لا سيما في منطقة الشرق الاوسط، التي تعاني من تصارع وتنافر الارادات والمصالح بين محاور وقوى اقليمية مختلفة، إنعكس بشكل سلبي على مصالح العراق الداخلية والخارجية.

رفض الصراعات والحروب كآلية لتسوية الخلافات بين الدول الاقليمية واعتماد منطق السلم والحوار الدبلوماسي

3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإحترام سيادة الدول في التفاعلات الاقليمية والدولية، وهو اساس جوهري إعتمدت عليه السياسة الخارجية العراقية في الدائرة الاقليمية والدولية.
4. رفض الصراعات والحروب كآلية لتسوية الخلافات بين الدول الاقليمية واعتماد منطق السلم والحوار الدبلوماسي البناء من اجل حلحلة تلك الخلافات.
5. محاربة الكيانات والتيارات التي تتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير، لا سيما وان العراق هو أكثر دول العالم معاناة من الارهاب ومخلفاته.
6. حرمة استعمال الاراضي العراقية لتكون مقراً او ممراً او ساحة لنشاطات ارهابية او عدوانية، وان السياسة الخارجية العراقية تنطلق من ان العراق يشكل منطلق للسلام والحوار، ولا يشكل أي تهديد لأمن ومصالح أية دولة.

وفي ضوء ما تقدم، فقد انطلق العراق في توجهاته السياسية الخارجية من التأكيد على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، اذ جاء في المادة الثامنة من الدستور العراقي: (يراعي العراق مبدأ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة، والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية)[22]، كما اكدت المادة التاسعة على سلمية التوجهات السياسية الخارجية للعراق، عن طريق تأكيد إلتزامات العراق الدولية الخاصة بمنع إنتشار اسلحة الدمار الشامل إستخداماً، أو إنتاجاً، أو إمتلاكاً للتكنولوجيا المرتبطة به[23].

ولا شك في ان هذه الثوابت اصبحت تتحكم في مسار السياسة الخارجية العراقية وأخلاقياتها سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي، عبر إلتزام جمهورية العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وبناء علاقات سلمية وبناءة مع الدول الاخرى، وفقاً لمبادئ حسن الجوار.

ان تلك المنطلقات الدستورية والقانونية، والتي شكلت الإطار العام للسياسة الخارجية العراقية، يجب ان لا تكون بعيدة عن إدراك صانع القرار السياسي

(22) ينظر: دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة (8).

(23) ينظر: دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة (9).

الخارجي لطبيعة البيئة السياسية الدولية التي تجري في إطارها التفاعلات الدولية، لا سيما وان هذه البيئة تتسم بالتعقيد والتداخل، وان الصراع والتنافس اصبح السمة الغالبة على تفاعلاتها سواء الاقليمية او الدولية، وهو ما يتعين على السياسة الخارجية العراقية العمل على حماية الأمن الوطني ورعاية المصالح الوطنية العراقية.

ومما يعزز هذا الاتجاه، ان السياسة الخارجية اصبحت تمثل فن التعامل مع الآخرين (الاعداء والاصدقاء) على مقتضى المصالح الوطنية، إذ ان حماية المصالح الوطنية هي الغاية الأسمى التي تتوخاها الدولة من خلال تبنيها لسياسة خارجية معينة، وان وضوح مضمون المصلحة الوطنية في ذهن صانع السياسة الخارجية او متخذ القرار الخارجي يعد من أهم العوامل المهيئة لنجاح السياسة الخارجية وفعاليتها في تحقيق اهدافها[24]. ومن ثم فان المصلحة الوطنية تمثل المعيار الحاكم الذي تحدد إستناداً اليه طبيعة العلاقات فيما بين الدول من حيث الصداقة والتعاون او من حيث العداء والصراع، فاذا كانت الغلبة لتعارض المصالح المشتركة كان الصراع، واذا حدث العكس إنفسح المجال امام التعاون الدولي الى حين، إذ ليس ثمة صداقة دائمة، ولا عداء دائم في العلاقات الدولية[25].

(24) د. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، الطبعة الثانية، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعـلان، 2004، ص 227.

ان السياسة الخارجية اصبحت تمثل فن التعامل مع الآخرين (الاعداء والاصدقاء) على مقتضى المصالح الوطنية

(25) محمد طه بدور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 332.

ونتيجة للوضع السياسي الجديد الذي شهده العراق بعد عام 2003، وما رافقه من عملية تحول سياسي، فضلاً عن طبيعة المشكلات التي ورثها من النظام السياسي في المرحلة السابقة، فقد شهدت السياسة الخارجية العراقية تحولات أهمها:

1. إعتماد سياسة الانفتاح على المحيط الاقليمي والدولي، لا سيما بعد العزلة التي شهدها العراق قبل عام 2003[26].
2. الانتقال من مرحلة رد الفعل التي إتسمت بها المرحلة السابقة الى مرحلة الفعل المرسوم، تمهيداً للقيام بدور اوسع لرسم معادلات التوازن الاقليمية في المنطقة[27]، على الرغم من ان هذه المرحلة تعرضت الى إنتقادات لمستوى الانجاز على صعيد السياسة الخارجية بسبب التحديات التي واجهتها الحكومات المتعاقبة، وفي مقدمتها ضعف التوافق السياسي، واستمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية، فضلاً عن ضعف إختيار الموارد البشرية المسؤولة عن صناعة وإعداد وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية.

(26) عبد الامير محسن، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (26 ـ 27)، 2015، ص ص 2 ـ 4.

(27) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص 243.

ولا شك، فان التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية وفقاً للمنطلقات السابقة، سوف تعطي إنطباعاً إيجابياً حيال بقاء العراق خارج دائرة الصراع الاقليمي، على الرغم من صعوبة بقاء العراق خارج إطار التفاعلات السياسية

الاقليمية، لا سيما وانه يبحث عن إعادة الثقة مع القوى الاقليمية المحيطة، فضلاً عن إتباع سياسة الانفتاح الاستراتيجي على القوى الفاعلة، بما يتلاءم مع مصالحه الخارجية وتطلعاته الاقليمية.

المبحث الثالث

الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه الأزمة القطرية

تُعد الازمة القطرية ـــ الخليجية التي إندلعت عام 2017، من أخطر انواع الازمـات التي عصفت بمنظومة مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالأزمات الاخرى التي شهدها المجلس. فالواقع يؤشر ان الخلافات السابقة بين دول مجلس التعاون الخليجي، سواء تلك المتعلقة بالسياسة أو الاقتصاد أو الأمن، هي خلافات شائعة، ويجري تجاوزها بإستمرار، لكنها نادراً ما يتم حلها وبصورة كاملة.

تُعد الازمة القطرية ـ الخليجية التي إندلعت عام 2017، من أخطر انواع الازمات التي عصفت بمنظومة مجلس التعاون الخليجي

مثلت الازمة القطرية تحولاً كبيراً في مسار العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وخلقت فجوة في المنظومة الامنية للمجلس ترتب عليه فقدان عامل الثقة بين الدول الاعضاء في المجلس[28]، والتحول من سياسات الأمن الجماعي الى الأمن الانعزالي من ناحية اخرى، مما عمق من إشكالية الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على تحقيق الأمن بمفهومه الشامل سواء بصيغته الجماعية أم المنفردة.

إذ أدت التوترات بين الدول الخليجية الثلاث (السعودية، الامارات، والبحرين)، وقطر ومحاولات إخضاع الاخيرة الى تبلور رؤية قطرية مفادها وجود مخطط للتآمر عليها وإستهداف نظامها السياسي، وهو ما دفعها الى السعي نحو تعزيز جبهتها الاقليمية والدولية، عبر اعتماد استراتيجية متعددة الابعاد، من خلال تقوية جهازها الاعلامي (قناة الجزيرة الفضائية)، وتعزيز علاقاتها الدولية بالقوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وإقليمياً تركيا[29].

وعليه، فقد مثلت الازمة تحدياً غير مسبوق للمنظومة الخليجية، وإختبار للقوة غير مؤكد النتائج، ومما زاد من خطورتها دخول بعض الاطراف الاقليمية على خط الازمة ومسارات إدارتها، مما يدفع بإتجاه تعقيدها بدلاً من حلها، مما يؤشر إمكانية تفكك المنظومة الخليجية وحصانتها الذاتية، ولعل أخطر انواع التدخلات الاقليمية، إرسال تركيا قواتها الى الدوحة، ودور ايران في مساعدة قطر والتعاطف معها في مواجهة الدول الخليجية الاخرى[30].

فالخلافات والصراعات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإن كانت سمة ملازمة للمجلس منذ إنشائه، بسبب الطبيعة القبلية للإسر الخليجية الحاكمة من

(28) جـارش عـادل، تداعيات الفوضى الامنية بمنطقة الخليج على التجربة التكاملية الخليجية لدول مجلس التعاون الخليجي، في: الازمة الخليجية الراهنة ... الاسباب والتداعيات، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1، 2019، ص 148.

(29) فـراس عـباس هاشم، عـوامـل الـرعـب الموجهة: السعودية وإستراتيجية إخضاع طرفي الصدع، فـي: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ط1، 2018، ص 193.

(30) د. محمد الرميحي، مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أسئلة التغير الحتمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (210)، اكتوبر 2017، ص 96 ـــ 97.

جهة، وللتباينات السياسية بين دول مجلس التعاون من جهة اخرى. إلا ان الازمة الراهنة شكلت تهديداً حقيقياً لدول المجلس وللمنظومة الامنية الخليجية، إذ لم يسبق ان تعرضت المنظومة الخليجية الى ازمة سياسية بهذا الحجم، وما تبعه من فرض حصار اقتصادي وسياسي على دولة عضو في المجلس، مما يفتح الباب في المستقبل امام إعادة صياغة التفاعلات الاقليمية من جديد، والاقتراب من تشكيل محاور متعددة في إطار الاقليم الواحد خارج الدائرة الخليجية، مما سينتج عنه تأثيراته على طبيعة معالجة المشكلات الاقليمية من ناحية، وعلى مستقبل المنظومة الخليجية من ناحية اخرى.

وإنطلاقاً من ان التفاوض يعد حجر الزاوية لاتصال الدولة مع غيرها من الدول والخطوة الأولى لذلك، فالمفاوضات هي الخيار الاسلم الذي يحقق المصالح ويفضي الى التسويات كونه الاداة الفاعلة والغاية التي تنشدها الدبلوماسية في ترتيبها للعلاقات الدولية إنطلاقاً من ان الدبلوماسية هي الاداة السلمية في تبادل العلاقات بين الدول والتي تهدف لإزالة اسباب الخلاف والعداء بينهما.

فقد إرتكزت سياسة العراق الخارجية ما بعد عام 2003 على جعل العراق عنصرا ايجابياً بالمنطقة واعتماد مبدأ حل جميع المشاكل والازمات عبر التفاوض والتحاور ونبذ لغة العنف وبناء شراكة مع دول العالم والمنطقة والسعي لبناء بلد متطور يهدف الى خدمة شعبه والنهوض بكافة مسؤولياته، الامر الذي جعل العراق امام مهمة شاقة في التوفيق بين المصالح المتعارضة والمتقاطعة لدول المنطقة عبر استخدام الدبلوماسية لأنها فن التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر، وبما يحقق المصالح العليا للعراق.

إرتكزت سياسة العراق الخارجية ما بعد عام 2003 على جعل العراق عنصرا ايجابياً بالمنطقة

لقد سعى العراق الى الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع اطراف الازمة القطرية، وهو ما يجب ان تكون له الاولوية في عمل الدبلوماسية العراقية في المستقبل، انطلاقاً من ان قنوات الاتصال بصورها المتعددة المباشرة وغير المباشرة، هي ضرورية سواء في الاوضاع الدولية الاعتيادية او الازمات العنيفة اذ لابد من تبادل المعلومات ووجهات النظر بين اطراف التفاوض، الى جانب معالجة العوارض التي تطرأ على العمل التفاوضي بشكل سريع وحاسم، لكي تستطيع الدبلوماسية من السير في طريقها، والذي يؤدي في النهاية الى الاتفاق او الخلاف، على ان لا ينظر الى عدم الاتفاق بأنه نهاية العمل الدبلوماسي، اذ لابد من الاستمرار في التفاوض طالما ان البديل هو الحرب.

ان نجاح الدبلوماسية العراقية يتطلب تبني سياسة خارجية واضحة المعالم

وخالية من التناقض، لأن التناقض يؤدي الى إرباك سياسة الدولة ويحبط الثقة المتبادلة بين العراق وغيره من الدول ويسير بالعلاقات مساراً بعيداً عن الاستقرار والمصداقية الدولية، إذ من الذكاء الموازنة بين المصالح الذاتية للدولة وممكنات العمل في ظل المرحلة الدولية القائمة ومصالح أطراف الاقليم والمجتمع الدولي، وعدم إستعداء أي طرف من الاطراف.

ان نجاح الدبلوماسية العراقية يتطلب تبني سياسة خارجية واضحة المعالم وخالية من التناقض

ففي ظل ارتباك الوضع الاقليمي وتعدد ازماته يمكن القول ان الحنكة السياسية الدبلوماسية العراقية تستوجب فرضية عدم استعداء أي طرف اقليمي، والشروع بمرحلة انفتاح دبلوماسي اقليمي على دول الاقليم عموماً، وعلى المنظومة العربية والخليجية تحديداً، فمن منطق الحكمة في الاستثمار السياسي ان يكون موقف العراق متوازناً مراعياً بين ثوابته الدستورية ومصالحه الوطنية العليا وان تكون لديه الارادة التامة في لعب دور الوسيط اذا ما طلب احد اطراف الازمة ذلك صراحة مع عدم اعتراض الطرف الاخر، إذ ان المقبولية لأطراف الازمة فضلاً عن الحيادية من العوامل المهمة لإنجاح جهود الوساطة[31].

ولعل ما تقدم، جعل العراق يؤدي دور الدولة النموذج او الوسيط في التعامل مع العديد من الازمات الاقليمية، بمعنى ان تتحرك دولة ما في نطاق التفاعلات الاقليمية والدولية كنموذج يمكن الاقتداء به انطلاقاً مما حققته في واحد او اكثر من المجالات سواء على مستوى الممارسة السياسية او الانجازات الاقتصادية او الايديولوجية، وهو ما يعني اكتساب مكانه اقليمية ودولية كونه نموذج يقتدى به الاخرون، فضلاً عن ذلك يمكن للعراق نتيجة ما يمتلكه من مقومات جغرافية واقتصادية وسكانية ان يضطلع بدور الوسيط في حلحلة الازمات الاقليمية على الرغم من كثرة التحديات الداخلية والخارجية التي واجهها.

وفي ضوء ما تقدم فقد انطلق العراق في توجهاته السياسية الخارجية من التأكيد على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما تجسد في الموقف من الازمة القطرية. فقد اعلن العراق موقفه منها بانه ضد الحصار على اية دولة حتى وان كانت لا نتفق معها في اشارة الى مقاطعة السعودية ودول اخرى لقطر، اذ دعا رئيس الوزراء العراقي الاسبق حيدر العبادي في 2017/6/13 الى ضرورة ان: « يتم وقف الدعم للإرهاب من اية جهة او أي دوله كانت «، واضاف: « ان قرار العراق السياسي المستقل وعلاقاته الخارجية المبنية على تغليب المصلحة العليا للعراق وشعبه والابتعاد عن التشنجات والمحاور وكسب الاصدقاء قد زيادة الاعداء»[32].

(31) د. علي حسين حميد وكـرار كريم راضـي، نحو دور عراقي فاعل في حلحلة الازمات الاقليمية: الدبلوماسية العراقية والازمـة القطرية إنـموذجـاً، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمـة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولـى، بيروت، مركز بـلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2018، ص 257.

(32) نقلاً عن: د. علي حسين حميد وكرار كريم راضي، مصدر سبق ذكره، ص 260.

وعلى الرغم من ان بعض المراقبين وصف موقف العراق هذا من الازمة بانه يمثل مسك العصا من المنتصف ويؤشر حاله من الضعف لا تتناسب مع مقومات القوة العراقية سواء المادية او المعنوية، يمكن القول بانه لا مصلحة للعراق استراتيجياً في أي انقسام او تصادم بين دول المنطقة وشعوبها، فالخلافات الصدامات لم تنفع احداً ولم تؤدي لانتصار طرف على الآخر بل ستنتفع منها الاطراف الخارجية التي ستوظفها لصالح مصالحها العليا.

فالخلافات الصدامات لم تنفع احداً ولم تؤدي لانتصار طرف على الآخر بل ستنتفع منها الاطراف الخارجية

ومن هنا انطلق العراق في موقفه السياسي الخارجي في تعامله مع الازمة القطرية وفقا لعدة مبادئ اهمها[33] :

1. حيازة الموقف المستقل من خلال الابتعاد عن أي موقف متخندق مع أي طرف من اطراف الازمة فالعراق اتجه نحو خيار حاول من خلاله الحصول على بعض المكتسبات من خلال توظيف الخلاف بين النقائض الخليجية وادارة دفة الازمة بما يتلائم مع اهداف السياسية العراقية.

2. النظر الى الازمة القطرية من منظار تقسيم المواقف والتوجهات، اذ تعامل العراق مع كل طرف بتوجه يختلف عن تعامله مع الاطراف الاخرى وهو ما اعطى مجالا للمناورة الاستراتيجية لحلحلة المواقف من الازمة بما ينسجم واهداف السياسية الخارجية العراقية.

3. يدرك العراق ان نجاح المحور السعودي في ارغام قطر على الخضوع يشكل تهديداً كبيراً في مصالح العراق، اذ قد تتبع السعودية وحلفائها السياسة نفسها حيال العراق ومن ثم سعى العراق الى ان تخوض اطراف الازمة الى احتواء مزدوج فيما بينها، وهو ما ينعكس ايجابا على العراق.

4.ان استمرار العراق بسياسة احتواء اطراف الازمة من شأنه ان يوسع دوره في المنطقة المرتبكة استراتيجياً نتيجة تخلخل موازين القوى وامكانية بـروز العراق كقوة حاملة لميزان التوازن والاستقرار في المنطقة وهو ما يعني نقل ساحة التنافس الـدائـرة في العراق نحو الخارج وكسر حاجز سياسة رد الفعل وتبني سياسة المبادرة والتأثير بإسلوب استراتيجي مؤثر. وفي ضوء ما تقدم، فقد استطاع العراق من تحقيق بعض المكتسبات الاقتصادية نتيجة لموقف العراقي من الازمة الخليجية ـــ القطرية اهمها التحولات الكبيرة التي شهدتها العلاقات العراقية ـــ السعودية اذ ادركت السعودية ان العراق يتجه نحو مرحله تاريخية جديدة تحتم عليها توطيد علاقاتها السياسية في العراق كدوله وليس مكونات او طوائف ووضع موطأ قدم لها في العراق من بوابه القوة الناعمة وهو ما

(33) علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص 239 وما بعدها.

تجسد في تأسيس مجلس التنسيق الاستراتيجي بين البلدين للإرتقاء بالعلاقات وفتح افاق جديدة في مختلف المجالات سيما السياسية والامنية والاقتصادية والتنموية والتجارية والاستثمارية والسياحية والثقافية وتنشيط الشراكة بين القطاع الخاص بالبلدين فضلا عن ذلك شهدت العلاقات العراقية ـــ القطرية انفتاحاً كبيراً عبر زيارات متكررة بين مسؤولي البلدين وترحيب قطر بالانتصار العراقي على تنظيم داعش الارهابي واستعداد قطر للتعاون مع العراق في جميع المجالات.

وهنا يمكن القول ان العراق في سياسته تجاه الازمة القطرية نجح في الحفاظ على حاله الانفتاح في العلاقات مع المملكة العربية السعودية والعمل على تعزيزها سيما وأنها الطرف الرئيس وقائد محور المقاطعة لقطر ويمكن ملاحظة ذلك النجاح في الزيارات المتبادلة بين البلدين وطبيعة الاتفاقيات الموقعة بينهما سيما الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي الى السعودية في نيسان 2019، فضلاً عن ذلك فان موقف العراق الثابت والمراعي لمصلحته الوطنية ونهجه الدستوري دعا قطر للانفتاح بصوره اكبر تجاه العراق تقديم خيارات الدعم والاسناد للعراق كدوله وهو ما يمثل انتقالاً نوعياً في السلوك السياسي الخارجي العراقي القطري حيال العراق لم نشهده من قبل ولا شك فان تلك المواقف المتخذة سوف تعزز من محوريته الاقليمية في مجاله العربي.

ان العراق في سياسته تجاه الازمة القطرية نجح في الحفاظ على حاله الانفتاح في العلاقات

وفي ضوء ما تقدم، ومن اجل ضمان فاعلية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الاقليمية والدولية، فالعراق بحاجة ماسة لتنشيط دبلوماسية متعددة الابعاد تجاه مختلف الازمات الاقليمية، إنطلاقاً من مبدأ البراغماتية المتوازنة تجاه القضايا المختلفة، وتطوير علاقاته مع الدول الاخرى على المستوى الاقليمي والدولي، وهو ما يستلزم الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع بقية الدول، بصورها المتعددة المباشرة وغير المباشرة، التي هي ضرورية سواء في أوقات السلم او الحرب، اذ لابد من تبادل المعلومات ووجهات النظر بين اطراف التفاوض، كما ولابد من معالجة العقبات التي تواجه العمل التفاوضي بشكل سريع وحاسم، لتمكين الوسيلة الدبلوماسية من تحقيق اهدافها[34].

(34) د. فكرت نامق العاني، مصدر سبق ذكره، ص 32.

ان الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية العراقية تسعى الى التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة

ومما تقدم، نخلص الى ان الدبلوماسية كـأداة للسياسة الخارجية العراقية تسعى الى التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، يجب ان تصب في تحقيق المصلحة القومية للدولة عبر تسخيرها لكافة الادوات والوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الاهداف، وهو ما يتطلب ادراكاً موضوعياً للوضع العراقي الداخلي،

وحقائق النظام الدولي الحالية، والاستفادة من استراتيجيات وتكتيكات التفاوض لتحسين اداء السياسة الخارجية العراقية وصولاً لتحقيق اهدافها، والتخلص من كافة الضغوطات الاقليمية والدولية. ومن ثم فان دعوات العراق نحو الانفتاح الاقليمي والدولي، والسعي نحو تحقيق السلام والتعاون البناء بين مختلف الاطراف الاقليمية، يجب ان لا يكون مجرد خطاب سياسي مرحلي، فهو لن يزيل الشكوك والتراكمات السلبية التي يحملها التاريخ، وإنما ضرورة تجسيد ذلك بإطروحات علمية وواقعية تتناسب وظروف البيئة الاقليمية والدولية، ومصالح واهداف العراق، وهو ما إتضح خلال التعامل بواقعية سياسية مع تطورات الازمة القطرية.

الخاتمة

شكلت الدبلوماسية أحد أهم ادوات تنفيذ السياسات الخارجية للدول في تعاملها مع الدول الاخرى، والتي تشير الى إدارة العلاقات الدولية من خلال تفاعل المبعوثين الدوليين حول قضايا حيوية، لها الاولوية في ذهنية صانع القرار السياسي الخارجي، مثل تنمية العلاقات الودية، والابتعاد عن الحروب والتوترات، وإقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبما يسهم في ديمومة الأمن والاستقرار في إطار التفاعلات الاقليمية والدولية.

ان جميع الوحدات الدولية في عالم اليوم، وفي ظل التطورات التي تشهدها البيئتين الاقليمية والدولية، لا تستطيع الاستغناء عن الدبلوماسية كوسيلة فاعلة لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية، إذ ان هدف الدبلوماسية هو التوفيق بين المصالح والارادات المتقاطعة للدول، ومحاولة فتح قنوات للإتصال فيما بينها، وإيجاد الحلول والمعالجات للمشكلات والازمات التي تسود تفاعلات العلاقات الدولية.

وتأسيساً على الرؤية الواقعية للأحداث، فعلى صانع القرار السياسي العراقي ان يدرك، انه على الرغم من التقاطعات بين القوى الاقليمية، فأنها لا يمكن ان تلغي ثوابت الجغرافيا أو معطيات التاريخ، وهو ما يرتب على السياسة الخارجية العراقية العمل على تبني دبلوماسية متعددة الابعاد، عبر إعتماد الانفتاح الاستراتيجي على مختلف القوى الاقليمية والدولية، بهدف تجاوز تراكمات الماضي، فضلاً عن العمل على تصفير المشكلات مع دول الجوار الاقليمي، وإرساء مبدأ التعاون والشراكة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

وقد إنطلقت الدبلوماسية العراقية تجاه الازمة القطرية من ضرورة تكريس تلك الثوابت والمبادئ لتكون الاساس الذي تُبنى عليه مصالح العراق العليا، مع ضرورة تحديد المخاطر والعمل على حماية تلك المصالح، وبما يجعل من الدبلوماسية العراقية قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

قائمة المصادر

1. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2009.
2. جارش عادل، تداعيات الفوضى الامنية بمنطقة الخليج على التجربة التكاملية الخليجية لدول مجلس التعاون الخليجي، في: الازمة الخليجية الراهنة ... الاسباب والتداعيات، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1، 2019.
3. جلال كاظم القيسي، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية في عالم متحول، في كتاب: مجموعة باحثين، علاقات العراق الدولية وإنعكاساتها على الأداء السياسي، الطبعة الاولى، بغداد، بيت الحكمة، 2012.
4. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1958.
5. دستور جمهوري العراق لعام 2005، المادة (75).
6. دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة (8).
7. دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة (9).
8. رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا: العرقات الصينية ـ السودانية نموذجاً (2000 ـ 2010)، الطبعة الاولى، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016.
9. سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الامريكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الامريكية إنموذجاً، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
10. عبد الامير محسن، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (26 ـ 27)، 2015.
11. عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 2016.
12. علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم (الدبلوماسية والاستراتيجية)، الطبعة الاولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.
13. علي حسين حميد وكرار كريم راضي، نحو دور عراقي فاعل في حلحلة الازمات الاقليمية: الدبلوماسية العراقية والازمة القطرية إنموذجاً، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2018.

14. علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2018.
15. غلين بالمر وكليفتون مورغان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: عبد السلام علي نوير، الرياض، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2011.
16. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، بغداد، مطبعة أسعد، 1960.
17. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1992.
18. فراس عباس هاشم، عوامل الرعب الموجهة: السعودية وإستراتيجية إخضاع طرفي الصدع، في: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ط1، 2018.
19. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991.
20. مثنى علي المهداوي، السياسة الخارجية: دراسة نظرية عامة، الطبعة الاولى، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2020.
21. محمد الرميحي، مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أسئلة التغير الحتمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (210)، اكتوبر 2017.
22. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1998.
23. محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
24. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، الطبعة الثانية، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2004.
25. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، الطبعة الاولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011.
26. يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة وإحتمالاته المستقبلية، الطبعة الاولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.